سوريا المستقبل بين استحالة عودة النظام المركزي

وشبح الفهم الخاطئ للفدرالي

أولا: لمحة مختصرة عن النظامين المركزي والفدرالي

1-النظام المركزي

ويقضي بحصر إعداد الخطط والتوجهات والإستراتيجيات العامة للدولة وحصر إصدار القرارات التنفيذية ومسؤولية الأوامر والموافقات بيد القيادة المركزية للدولة والمتمثلة بالرئيس ورئيس الحكومة والبرلمان والمحكمة الإدارية العليا للدولة ومجلس القضاء الأعلى وتحديد المسؤوليات والميزانيات والمشاريع للأقاليم والمحافظات والإدارات الفرعية دون الرجوع الى تلك الإدارات أو مشاورتها وهذا مايكرس حالة من البيروقراطية في أجهزة الدولة من شأنها الحد من الإبداع والتنافس في الإنتاج والتطوير بين الأفراد والمؤسسات القائمة على إدارة شؤون الدولة المختلفة وبشكل عام هناك نوعان متعارف عليهما من هذا النظام:

آ- النظام المركزي السياسي الذي يعطي الحق لقيادة المركز وعلى رأسها الرئيس بتحديد سياسة الدولة الخارجية والداخلية والقيام على تنفيذها وكذلك إنشاء جيش موحد للدولة وأجهزة أمنية موحدة تتبع في قيادتها وخططها للقيادة المركزية للدولة ولهذا النظام إيجابيات وسلبيات من إيجابياته الحفاظ على وحدة الدولة جغرافيا وأمنيا كما له سلبيات تتعلق بالحقوق والحريات العامة لمكونات المجتمع خصوصا مايتعلق بحرية التفكير والحقوق الثقافية للأقليات في هذه الدولة مما يؤسس لحالة من ضعف الإنتماء للدولة في أوساط عديدة من مكونات المجتمع وهذا ماينعكس سلبا على قوتها ومنعتها تجاه التهديدات الخارجية وحتى الداخلية عندما تحدث إضطرابات داخلية لسبب أو لآخر كما أن من سلبياته فتح الباب على مصراعيه لإنتاج الحكم الدكتاتوري نظرا لتركز السلطات بيد الرئيس ورئيس الحكومة.

ب- النظام المركزي الإداري والمتمثل بإعطاء الحق لقيادة المركز في إعداد المشاريع والخطط لكل الأقاليم والمحافظات والوحدات الإدارية الفرعية في الدولة وكذلك حصر قرارات التعيين والتسريح لموظفي الدولة ومسؤوليها بيد الوزير القائم على شؤون الوزارة المعنية وكذلك منح الحق للقيادة المركزية بتقرير حجم الميزانيات للأقاليم والمحافظات والوحدات الإدارية الفرعية وبشكل عام فإن النظام المركزي الإداري يكاد أن يكون كله سلبيات لما له من دور كبير في تأخير إنجاز المشاريع العامة للدولة وحتى إفشالها في بعض الأحيان نتيجة تفشي حالة البيروقراطية التي عادة يتميز بها النظام المركزي وكبر حجم الدائرة التي يتطلبها تنفيذ القرارات التي تحتاج دائما لموافقات الوزير المعني وهذا مايفتح الباب واسعا أمام عمليات الفساد المالي كما أن هذا النظام يغلق الباب أمام الطاقات الفكرية والإبداعية لدى الكوادر الإدارية والعمالية في الدولة نتيجة الإنجاز الدائم للخطط داخل دوائر القيادة المركزية العليا للوزارة المعنية.

2- النظام اللامركزي

وتكون فيه القيادة بشكل عام للقاعدة وليس وليس لرأس الهرم ماعدا بعض الإستثناءات فيما يتعلق بالسياسة الخارجية التي تتصدى لها القيادة المركزية للدولة في حالة اللامركزية السياسية (الفدرالية) وبشكل عام يقضي النظام اللامركزي بمنح سلطات واسعة للأقاليم أو المحافظات مستمدة من الدستور وليس بالتفويض على حساب سلطات الرئيس أو رئيس الحكومة والبرلمان المركزي والمحكمة الإدارية العليا ومجلس القضاء الأعلى وعموما هذا النظام متبع في حالتين رئيسيتين:

آ- نظام اللامركزية السياسة أو مايسمى بالنظام الفدرالي وهذا النوع من النظام يكون شامل للحياة السياسية والإدارية وعادة مايتم تطبيقة في الدول ذات التنوع القومي والديني بحيث يكون للأقاليم برلماناتها الخاصة المنتخبة محليا وسلطاتها القضائية الخاصة وحكومتها الخاصة المعينة محليا بما يتناسب مع خصوصية تلك الأقاليم القومية والدينية بحيث يستطيع سكان الأقاليم من ممارسة حقوقهم الثقافية والدينية بحرية تامة محمية دستوريا بما يتناسب مع الحفاظ على الوحدة الجغرافية لعموم أراضي الدولة كما أن هذا النظام يتيح للأقاليم التصرف الحر بجزء من ثرواتها وفق نسب معينة منصوص عليها بالدستور الفدرالي للدولة مما يوفر لها القدرة على إنجاز المشاريع المحلية للأقاليم دون رهنها بما تقرره الحكومة المركزية من ميزانيات للأقاليم وعادة مايطبق هذا النظام في الدول المتقدمة والمستقرة سياسيا والتي تتميز مجتمعاتها بفهم سليم للنظام الفدرالي الذي مبتغاه تحفيز فئات المجتمع على الإبداع والإنتماء للدولة إنطلاقا من ثقة هذه الفئات بأن حرياتها القومية والدينية والإجتماعية مصانة دستوريا وفي المحصلة فإن هذا النظام يقطع الطريق على فرص نشوء أنظمة دكتاتورية من خلال تقييد صلاحيات رئيس الدولة أو رئيس الحكومة المركزية بذات القدر الذي يحد فيه من تفشي البيروقراطية في إدارات الدولة.

ب- نظام اللامركزية الإدارية وهو عبارة عن أسلوب فني يمنح إدارات الأقاليم حق تسيير شؤونها المحلية فيما يتعلق بإحتياجاتها الإقتصادية والإجتماعية دون تجاوز صلاحيات الحكومة المركزية فيما يخص القضايا الوطنية العليا للدولة كالسياسة العامة للبلاد وشؤون الدفاع والعلاقات الخارجية ويطبق نظام اللامركزية الإدارية بناء على أحد قاعدتين رئيسيتين إما أن يكون حق إدارات الأقاليم في تسيير شؤونها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية حق مكتسب من الدستور الذي يحدد إحتياجات الإقليم الخاصة بمعزل عن الإحتياجات العامة للدولة أو من خلال التفويض لإدارة الإقليم من قبل الإدارة المركزية غير أن قاعدة التفويض غالبا تكون غير مجدية لإنها تبقى خاضعة لإرادة الإدارة المركزية وتوجهاتها العامة وهي عرضة للتوقف في حال سحب التفويض كما أنها تكون عرضة لتفشي الفساد والمحسوبية كونها تستند الى إرادة المركز في إختيار الجهات والأشخاص المفوضين وحق المركز في تحديد حجم الميزانيات الممنوحة لتنفيذ المشاريع في الإقليم.

ثانيا:ظروف نشوء الدولة السورية ومراحل تطورها

عل الرغم من أن بعض المؤرخين يرد أصل إستخدام إسم سورية الى العهد السلوقي والبعض الآخر يقول إن أصل تسمية سورية يعود إلى عهد الدولة الآشورية التي تشكلت في منطقة الهلال الخصيب إلا أنه

مع بدء تلاشي الإمبراطوريتين الرومانية والفارسية بالتزامن مع مع إنطلاق معارك الفتح الإسلامي وتشكل الخلافتين الأموية والعباسية بدأت تتشكل معالم سورية الكبرى الشاملة للهلال الخصيب الذي يتكون من بلاد الشام والعراق على الرغم من التحولات السياسية والجغرافية التي شهدتها هذه البقعة من العالم والتي غالبا ماكانت تخضع لنظام حكم الولايات الشبيه بالأنظمة الفدرالية الحالية مثل ولاية حلب وولاية الموصل على سبيل المثال حيث بقيت على هذا الحال لحين إنهيار الخلافة العثمانية وإندلاع الحرب العالمية الأولى التي أفرزت تشكل الدول القطرية التي نراها اليوم مما أنتج لدينا الجمهورية العربية السورية بشكلها الحالي والتي أيضا هي تشكلت على مراحل مع بدء دخول الإنتدابين البريطاني والفرنسي على خلفية إتفاقية سايكس بيكو الشهيرة عندما دخلت قوات الحلفاء مع قوات الثورة العربية بقيادة الشريف حسين الى سوريا أواخر عام 1918 حيث عقد بعد حوالي سنة من دخول هذه القوات المؤتمر السوري العام والذي كان بمثابة برلمان سوري ليعلن تشكيل المملكة السورية العربية عام 1920 والتي اعتبرت نظريا حدود هذه المملكة هي حدود بلاد الشام المكونة من سوريا الحالية ولبنان وفلسطين وجزء من الأردن الحالي ليكون الملك فيصل إبن الحسين ملكا عليها إلا أن الحلفاء لم يعترفوا بهذه المملكة فتم إسقاطها مع دخول القوات الفرنسية دمشق في معركة ميسلون الشهيرة حيث تم حل المملكة بعد ثلاثة أيام من معركة ميسلون 28-تموز-1920 لتبدأ بعدها مراسيم التقسيم الفرنسية التي أصدرها الجنرال هنري غورو التي تم بموجبها عزل بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا عن دمشق لتكون جزء من لبنان الكبير الذي تشكل من متصرفية جبل لبنان والأقضية الأربعة المعزولة عن دمشق وطرابلس من جنوب النهر الكبير وكذلك تم فصل فلسطين والأردن عن سوريا كونهما أصبحتا تحت الإنتداب البريطاني لتبدأ مرحلة الدويلات السورية - دولة دمشق شاملة لحمص وحماة - دولة حلب شاملة دير الزور والرقة والجزيرة - دولة جبل العلويين الشاملة للاذقية وطرطوس وأجزاء من حماة- دولة جبل الدروز التي تشكلت من السويداء ولها السيطرة القانونية على الجولان ودروز لبنان - الإدارة الذاتية للواء الاسكندرون مع بقائه تابعا لحلب وكل ذلك تم في العام 1920 ونتيجة للرفض الشعبي قامت قوة الإنتداب بتوحيد دولتي دمشق وحلب عام 1925 ليلتحق بالدولة الجديدة لواء الإسكندرون عام 1926 وفي عام 1936 تم إلتحاق كل من دولتي جبل العلويين وجبل الدروز بالدولة الجديدة بنظام فيدرالي إلا انهما تنازلتا عن النظام الفدرالي ليكونا جزء من النظام المركزي لهذه الدولة وفي عام 1937 تم فصل لواء الإسكندرون عن الدولة السورية ليتم ضمه إلى الدولة التركية عام 1939 وبذلك تكون قد تشكلت الجمهورية السورية الأولى التي بدأت دستوريا عام 1930 على أثر تشكل الجمعية الدستورية والتي وضعت دستور للجمهورية في هذا العام ليتم في العام 1932 إنتخاب محمد العابد كأول رئيس للجمهورية ومن هنا بدأ النظام المركزي في سورية والذي سادته الحياة الديميقراطية رغم الهزات التي تعرض لها النظام الديمقراطي بسب الإنقلابات العسكرية التي أخذت بالتوالي على الحكم في سورية على خلفية هزيمة الجيوش العربية عام 1948

في فلسطين مع إنتهاء الإنتداب البريطاني على فلسطين وإعلان دولة إسرائيل حيث بقيت الجمهورية متمسكة بالنظام الديمقراطي لحين نشوء الجمهورية الثانية التي بدأت بإستيلاء حزب البعث على السلطة عام 1963 لتبدأ مرحلة الدولة المركزية الدكتاتورية التي إتسمت بالحكم الشمولي للحزب الواحد حيث قامت حكومة الإنقلاب البعثي بحل السلطات التنفيذية والتشريعية والتضييق على الحياة السياسية في البلاد لصالح الحكم العسكري وإعلان حالة الطوارئ ليستقر الحكم لصالح الحزب الواحد بعد سلسلة من الصراعات داخل حزب البعث على السلطة التي أنهاها حافظ الأسد بإنقلاب 1970 مكرسا الحكمين العسكري والحزبي الشمولي في آن واحد.

ثالثا: تركيبة المجتمع السوري الإثنية والدينية وديمغرافيته

إن التنوع السكاني لسوريا يعود مرده الى الموقع الجغرافي والمناخي والديني المتميز لمنطقة الهلال الخصيب عبر التاريخ فهذه المنطقة من العالم شهدت عمليات التوطن الأولى للإنسان لما تتمتع فيه هذه الأرض من مناخ معتدل ووفرة في الأنهار وكثرة المنافذ البحرية وخصوبة في الأرض فمنها إنطلقت النشأة الأولى للدول وفيها تأسست الحضارات وعلى أرضها نزلت معظم الرسالات السماوية فأصبحت مركزا حضاريا ودينيا تتصارع عليه كل الأمم والإمبراطوريات القديمة والحديثة ومقصدا لمختلف الهجرات القادمة من مناطق شهدت حروب أثناء الحربين العالميتين وماقبلهما وهذا ماجعلها بلاد ذات تنوع عرقي وديني ويهمنا في هذا المقام الحديث عن التركيبة السكانية للدولة السورية الحالية فسوريا الحالية بلاشك أنها ذات غالبية عربية من الناحية القومية وذات غالبية مسلمة سنية من الناحية الدينية إلا أن هذه الغالبية تتشارك المواطنة مع إثنيات وأديان وطوائف أخرى ونظرا لخضوع الجمهورية السورية الثانية للحكم الشمولي الذي يسيطر عليه حزب قومي عربي متطرف في منطلقاته النظرية رغم تناقض ممارساته مع هذه المنطلقات وهو حزب البعث العربي الإشتراكي فقد بقيت الإحصاءات لنسب الإثنيات والأديان والطوائف من تعداد السكان في سورية غير دقيقة ومثار للتشكيك والرفض أحيانا من قبل أقليات عرقية وطائفية معينة تعتبر نفسها ذات كثافة سكانية أكثر مما تعلن عنه إحصاءات الأحوال المدنية لحكومة الجمهورية الثانية كالكرد والتركمان والمسيحيين ولكن على جميع الأحوال بإمكاننا إستعراض التموضع الجغرافي للإثنيات والأديان والطوائف وكذلك يمكننا الحديث عن نسب تقريبية للسكان

آ- الإثنيات:

1- الكرد ويتموضعون بشكل رئيسي في شمال وشمال شرق سورية بشكل رئيسي والمدن التي يسكنونها بشكل رئيسي في هذا الشريط من الحدود مع تركيا هي محافظة الحسكة ومنطقتي عين العرب وعفرين في حلب كما أن هناك كتل سكانية كردية في المدينتين السوريتين الكبريين ناتج عن الهجرات من الريف الى المدن الكبرى لأسباب إقتصادية أما من ناحية نسبة الكرد السكانية في سورية فهناك تباعد كبير بين ماتطرحه دائرة الأحوال المدنية للدولة وماتتحدث عنه الأحزاب والمنظمات الكردية ففي حين تقدر دائرة الأحوال المدنية للدولة نسبة الكرد من عموم السكان بخمسة بالمية فإن المنظمات الكردية تقدر النسبة من 10-12 بالمية من

عموم السكان.

2- التركمان

3- السريان

4- الآشوريين

5- الشركس

6- الشيشان

7- الأرمن

ب- الأديان والطوائف

على الرغم من أن الدولة السورية بطابعها العام هي دولة إسلامية إلا أنها تمثل نسيجا متعددا من الأديان والطوائف وعلى العموم فإن النسب السكانية للإثنيات والأديان والطوائف لم تشكل يوما ما عامل جدل بين المجتمع بإستثناء نسبة المكون الكردي نظرا لخضوعه لإعتبارات جغرافية وسياسية تتعلق بإمة كردية متكاملة الشروط في الشرق الأوسط تم توزيع أراضيها على الدول التي أنشأت على أثر الحرب العالمية الأولى ولذلك تطرقنا إلى نسبة المكون الكردي دون سواه وعلى العموم فإن النسيج السوري الديني والطائفي هو كالآتي:

1- مسلمون سنة

2- مسلمون دروز

3- مسلمون شيعة

4- مسلمون إسماعيليون

5- مسلمون علويون - على الرغم من أن الكثير من منظري الطائفة العلوية ومثقفيها ينأون بالطائفة عن الدين الإسلامي

6- مسيحيون

7- يزيديون

رابعا: نشوء دولة إسرائيل ودورها في تكوين دكتاتورية النظام المركزي السوري

إن ظروف إنشاء دولة إسرائيل في فلسطين بذلك التوقيت لم تكن فقط وليدة مخططات الحركة الصهيونية ولم تكن فقط وليدة إعتقادات تلمودية بأن فلسطين هي أرض الميعاد ولم تكن فقط خطة غربية للتخلص من تغلغل اليهود في جسم المجتمع الأوربي بل هي في جوهرها خطة إستعمارية ترمي إلى ضمان سيطرة الإمبراطوريتان الإستعماريتان في ذلك الوقت بريطانيا وفرنسا على المعابر الدولية التي تقع جلها في الشرق العربي وضمان الإستيلاء على منابع النفط المكتشفة حديثا في ذلك الوقت في جوف الأرض العربية وبالتالي كان لابد من زرع جسم غريب في وسط المشرق العربي من أجل إنصراف شعوب هذه المنطقة الى صراع وجود مع هذا الجسم الغريب بدل الإنصراف الى برامج التنمية ومواكبة الثورة العلمية والصناعية التي ظهرت في الغرب فكان وعد بلفور الذي مهدتا كل من فرنسا وبريطانيا لتحقيقه بالبدء بتقسيم المنطقة العربية الى دويلات يكون من نتائجها عدم وجود قوة عربية ضخمة قادرة على منع اليهود من الإستيلاء على أرض فلسطين ولأجل إستمرار الروح في هذا الكيان الوليد كان لابد للقوى الإستعمارية والى جانب دعمها له سياسيا وعسكريا واقتصاديا من أن تعمد إلى تكريس الحالة القطرية في البلاد العربية ومنع هذه الدول وبالتعاون مع الكيان الإسرائيلي الوليد من ان تؤسس لذاتها أنظمة دستورية متطورة تنظم حياة المجتمع وتحقق العدالة والمساواة وبناء النظام الديمقراطي الذي من شأنه صرف الناس الى العمل والإبداع وإنتاج دول قوية سيادية وخصوصا تلك الدول التي تسمى دول الطوق أي التي تحيط مباشرة بالكيان الإسرائيلي الوليد فانطلقت مسيرة التأسيس للدكتاتوريات في دول الطوق بدعم الإنقلابات العسكرية في هذه الدول بعد الإعلان دولة إسرائيل مباشرة فكان الإنقلاب العسكري على الملكية في مصر وكانت الإنقلاب العسكرية على صناديق الإنتخابات في سورية وكان الإنقلاب العسكري على الملكية في العراق لتأسيس حالة من الصراع الداخلي المستدام بين شعوب هذه الدول وبين حكوماتها العسكرية التي تفتقر إلى الشرعية الشعبية وبالتالي أصبحت هذه الحكومات بحاجة دائمة إلى الحماية الخارجية لتحميها من غضب الشعوب ولعل الرؤية الصهيونية لكيفية تحييد بلد مثل سورية متعدد الطوائف والأعراق هي التأسيس لتسليم سورية للأقلية الأكثر مودة لليهود والأكثر تنافرا مع محيطها العربي الإسلامي فبدأ العمل البريطاني الإسرائيلي المشترك على دعم وإعداد مجموعة من الضباط العلويين وتهيئتهم للتدرج في المناصب العسكرية والحزبية وعندما نقول أن إسرائيل هي من عملت على التهيئة لحكم العلويين لسورية فهذا ليس تجني على الطائفة العلوية فهناك وثائق ومستندات ومواقف تاريخية تؤكد مودة قيادات الطائفة لإسرائيل في العصر الحديث ليس أولها إتهام قيادات الطائفة للعرب المسلمين في سورية وفلسطين وبلاد الشام عموما بالاستعداد والعمل على إبادة اليهود التي وصفتهم باليهود المساكين من خلال وثيقة المناشدة التي وجهتها قيادة الطائفة العلوية للاحتلال الفرنسي لسوريا بعدم مغادرة سورية وتركهم للتوحش والإرهاب العربي الإسلامي في سورية على حد زعمهم وليس آخرها تورط وزير الدفاع حافظ الأسد بتسليم الجولان والقنيطرة للقوات الإسرائيلية عامدا متعمدا وحمايته للحدود الإسرائيلية الشمالية طيلة فترة حكمه بعد تسلمه الحكم في سورية وذلك بعدة وسائل منها الضبط اللامتناهي لحدود الجولان ومنع المجموعات الفدائية من الاقتراب منها وكذلك تصفية المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان وزرع مكانها الحزب الإيراني لتختم أسرة الأسد آخر خدماتها لإسرائيل بالحرب المدمرة التي تشنها الآن على الشعب السوري

خامسا: دور حزب البعث ونظام حافظ الأسد في التهيئة والتمهيد لتشظي المجتمع السوري

تأسس حزب البعث في فترة زمنية سطع فيها نجم الدعوات القومية على مستوى العالم أجمع ومع هذا فإن فكرة تأسيس حزب قومي لم تنطلق في جوهرها من المكون العربي المسلم إنما إنطلقت من مجتمعات الأقليات إن كان على مستوى المنظرين الأوائل لفكر البعث العربي كزكي الأرسوزي أو على مستوى الأعضاء المؤسسين لحزب البعث فقد كان عماد التأسيس يرتكز على أفراد مسيحيين ودروز وعلويين وغيرهم من الأقليات السورية إضافة لبضعة أشخاص من الأكثرية العربية السنية ربما لم يكن هذا هو الذي جعل من حزب البعث يشكل حالة من العسكرة بين مجتمع الأقليات والأكثرية السنية إنما المنطلقات النظرية للحزب التي أتت في مجملها بمثابة فكرة تهدف إلى إجتثاث الهوية الإسلامية للمجتمع السوري مما أسس لحالة من التوجس والريبة بدأت تسود العلاقة بين بين الأكثرية السنية وما أصبح يعرف لاحقا بتحالف الأقليات وخصوصا بعد دخول حزب البعث بصدام مبكر مع جماعة الإخوان المسلمين إضافة لإقصائه لكل الإيديولوجيات والتنظيمات السياسية الأخرى وتبنيه لمنهج الإنقلاب الثوري في عملية السيطرة على المجتمع والدولة وإتخاذه لإسلوب العمل المسلح في السيطرة على الحكم وعلى المجتمع من خلال تغلغله في المؤسسات العسكرية من قوى جيش وقوى أمنية مما شجع الكثير من الفئات الطامحة للوصول إلى السلطة وتدرك أنها لايمكن أن تصل من خلال الإنخراط في الحياة الديمقراطية على رفد الحزب بأبنائها وما أن وصل حافظ الأسد الى مراتب عليا في المناصب على ظهر حزب البعث وعلى ظهر المؤسسة العسكرية أخذت قضية التشظي بين مكونات المجتمع السوري منحى أكثر خطورة عندما إعتمد إستراتيجية علونة الجيش بالقيام بتسريح أعداد كبيرة من الضباط السنة والدروز والمسيحيين فأنتقل الصراع الخفي بين مكونات المجتمع إلى صراع مركب ومتشعب فلم يبقى هذا الصراع محصورا بين الأكثرية السنية وتحالف الأقليات فقط إنما زاد على ذلك نشوء صراع بين الطوائف المختلفة وصراع آخر بين المكونات القومية وخصوصا الصراع العربي الكردي الذي أسس له إنقلاب حزب البعث عام 1963 وتكرس مع إستلام حافظ الأسد للسلطة وإقصائه للمكون الكردي وإضطهاده بإسم حزب البعث وإسم عروبة الدولة وذلك بهدف دفع المكون الكردي إلى نبذ الأجندات الوطنية السورية ودفعهم إلى الشعور بحالة من عدم المواطنة كي يتمكن من جر الأغلبية العربية إلى خندقه تحت هاجس التهديد الكردي بتمزيق الجغرافية السورية هذا الهاجس الذي لم يكن موجود أصلا لا لدى المواطنين الكرد ولا لدى المواطنين العرب

سادسا: بروز نظام القطب الواحد الدولي وتطلعه الى إعادة رسم خرائط سايكس بيكو

من المعلوم لدينا جميعا أن الخارطة الجغرافية للشرق الأوسط التي عرفناها على مدار قرن مضى كانت نتاج توافقات على المصالح والنفوذ بين الإمبراطوريتين الرئيسيتين في ذلك الحين البريطانية والفرنسية لكن ومع إندلاع الحرب العالمية الثانية وما أفرزته من نتائج تم إنكفاء هاتين الإمبراطورتين مع ظهور القوة الأميركية الهائلة وتشكل المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة والشرقي بقيادة الإتحاد السوفييتي ليبدأ صراع عالمي جديد على مناطق النفوذ ويدخل العالم في مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين على المصالح ومناطق النفوذ إلا أن تكافؤ القوى بين هاذين المعسكرين لم يمكن أي منها حينها من تغيير المنطقة جغرافيا

رغم ماحصل من تغيير سياسي وتغيير في بعض التحالفات لدول المنطقة بحيث إستدارت بعض الدول الشرق أوسطية بإتجاه الإتحاد السوفييتي بعد مغادرة الإنتدابين البريطاني والفرنسي للمنطقة كمصر وسوريا والعراق واليمن الجنوبي فأدركت الولايات المتحدة أنه لابد لها من تفكيك الإتحاد السوفييتي أولا كي تتمكن من الهيمنة المطلقة على منابع النفط والمعابر في المنطقة وكلنا نعرف كيف أستطاع المعسكر الغربي من إنهاك الإتحاد السوفييتي إقتصاديا كوسيلة مثلى لإنهياره من الداخل وهذا ماتم بالفعل بالتوازي مع دعم المعسكر الغربي للخميني صاحب الفكر الطائفي وتنصيبه على الثورة الإيرانية وعلى إيران في سبعينيات القرن الماضي كوسيلة ناجعة لإغراق الشرق الأوسط بصراع طائفي عماده وضع السنة أمام أمر واقع وهو المواجهة الحتمية لنهج الخميني في تصدير الثورة الطائفية إلى دور الجوار ولعلنا لانستطيع في هذه الكلمة الموجزة الإحاطة بتسلسل الأحداث التي سعرت الصراع الطائفي في الشرق الأوسط ونتائجه التي حتما تصب في صالح رؤية القطب الأوحد الأميركي في إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية في المنطقة بما يتناسب وإستدامة هيمنتها على الإقتصاد العالمي برمته ونترك الحديث عن هذا للحوار بيننا على الرغم من أن مانشهده اليوم من أحداث في سورية والعراق واليمن ولبنان وأحداث أخرى مرتبطة بهذا المخطط مثل الذي يجري في مصر وليبيا هو خير دليل على صحة مانقول.

سابعا: الحرب الإقليمية والدولية على الثورة السورية ودورها في ترسيخ تشظي المجتمع السوري

بغض النظر عن الأسباب التي أدت الى إندلاع الثورة في سورية على حكم الأسد الطائفي الإستبدادي في هذا التوقيت بالذات وهل هي إنطلاقة عفوية واكبت الثورات العربية في كل من مصر وليبيا وتونس واليمن أم أن هناك أيدي خفية أرادت إستثمار ثورات الربيع العربي لتكمل في سورية مابدأته في العراق إلا أنه على جميع الأحوال الثورة السورية قامت في بدايتها ثورة شعبية محقة هدفها إزالة الحكم الديكتاتوري الإستبدادي الطائفي لصالح إقامة دولة مواطنة مدنية تعتمد النظام الديمقراطي منهجا وسلوكا لإدارة المجتمع والدولة لكن نظرا لخلو الساحة السياسية من معارضة تقليدية لها برامجها وإستراتيجيتها المتينة التي تمكنها من تنظيم العمل الثوري وتسير به نحو الهدف المنشود ونظرا لتغلغل النظام الأمني البوليسي في كل خلية من خلايا المجتمع على مدار أربعين عام ونظرا لعدم وجود جيش وطني قادر على حماية الشعب من بطش الأجهزة الأمنية لكون حافظ الأسد حول هذا الجيش إلى جيش علوي بإمتياز مبني على فساد القادة وولائها المطلق للرئيس دون الوطن وكان جل إهتمام هؤلاء القادة الحفاظ على مكتسباتهم غير المشروعة التي أطلق الرئيس يدهم في الحصول عليها فإن كل تلك العوامل والأسباب مكنت القوى الخارجية التي تدور في فلك الإرادة الأميركية بإستغلال كل الظروف لصالح مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي عماده إعادة صياغة المنطقة جغرافيا على أسس طائفية من السيطرة على الثورة ماليا وإيديولوجيا لحرف مسارها ولسوء طالع الشعب السوري فإن الآليات المعتمدة لدى الولايات المتحدة في إعادة صياغة المنطقة جغرافيا وسياسيا تلاقت مع الآليات المثلى التي أنتهجها النظام الأسدي لكسب وقوف المجتمع الدولي وهي تحويل الثورة من ثورة شعبية ذات طابع مدني إلى حرب طائفية بدأها الأسد بالقتل على أساس طائفي حيث بادر مبكرا إلى

تسليم ملف الثورة لإيران الشيعية وجلب المليشيات الشيعية من كل حدب وصوب ووجه سلاحها إلى المدنيين السنة بشكل مباشر وحصري وأختار أهدافا تستفز الشعور الطائفي مباشرة كذبح الأطفال والنساء والشيوخ نحرا تحت شعارات يالثارات الحسين وأمثالها كتهيئة للمجتمع السني ليقبل أن يكون حاضنة للتنظيمات الإرهابية المؤسسة والمسيسة من قبل الإستخبارات الأميركية والإسرائيلية والإيرانية كداعش ومثيلاتها وهذا ماحدث فعلا بالتعاون مع نظام المالكي في العراق فتم تسليح هذه التنظيمات وتمويلها عراقيا وإيرانيا بشكل مباشر وأسديا بشكل غير مباشر بالتوازي مع إطلاق يد الجيش العلوي والميليشيات الشيعية في القتل والتدمير الممنهج لمناطق السنة وبالتوازي لإختراقه للصف الكردي من خلال مجيئه بحزب العمال الكردستاني ذو القيادة العلوية وتنظيمه وتسليحه وتسليمه الأراضي الكردية تحت ذريعة رفع الظلم والإضطهاد عن الكرد والذي مورس عليهم منذ مجيء حزب البعث والأسد الى السلطة في سوريا بل زاد على ذلك تمكين النظام لهذا الحزب من مناطق واسعة ليست كردية لاتاريخيا ولاديمغرافيا بهدف تمزيق المجتمع عرقيا إضافة إلى التمزيق الطائفي كما أنه أنتهج كل السبل لتخويف الأقليات الأخرى بحيث لم يترك فرصة لأي تلاقي بين مكونات المجتمع السوري

ثامنا: تشظي المجتمع أصبح الصخرة الصلبة في وجه بناء نظام المواطنة المركزي والسرطان الذي يهدد دولة الفدرالية بالتفكك

إن كل ما أفرزته السياسات التي أتبعها حكم البعث بشكل عام وأسرة الأسد بشكل خاص والتي تحدثنا عنها سابقا التي تم تتويجها بالحرب القذرة التي إفتعلها هذا الحكم ونفذفها على الشعب السوري ودمغها بالصبغة الطائفية وإيصال الوضع في سورية إلى مرحلة أصبح فيها البحث عن خط رجعة على صعيد تجاوز الجراحات بين الطوائف أمرا ليس بالسهل أدى إلى خلق عوامل تجعل من إمكانية بناء نظام مثالي للدولة أمرا غاية في الصعوبة فإنطلاقا من ولوغ الطائفة العلوية بالدم السوري إلى درجة تجاوزت كل القوانين الأخلاقية للحروب وتجاوزت كل القيم الإنسانية التي تحكم النزاعات بين المجتمعات والجماعات جعلت مسألة قيام نظام مواطنة مركزي أمرا لايمكن تصوره لكون النظام المركزي يتيح ويحتم على أي فرد من أفراد المجتمع الخدمة والعمل والإقامة في أي بقعة من بقاع الدولة وهذا مالايمكن تنفيذه على أرض الواقع فمن ذا الذي يمكنه القبول من أبناء المدن السنية القبول بتواجد موظف علوي في هذه المدة وهو يراها قد دمرت على أشلاء آبائه وأبنائه على يد أبناء الطائفة العلوية كما أن هذا الولوغ بالدم السني بالمقابل جعل من أبناء السنة لايتصورون دخول المناطق العلوية إلا منتقمين لشهدائهم ولمدنهم المدمرة وهذا مايمكن تعميمه على باقي الطوائف والعرقيات على خلفية الإصطفافات التي نراها الآن في مسيرة الحرب وبناء على ماتقدم وكآلية من آليات الحفاظ على تماسك الدولة جغرافيا يمكن الحديث عن النظام البديل وهو النظام الفدرالي كآخر السبل التي من شإنها إعادة بناء الدولة السورية فهل يمكن النجاح في بناء دولة فدرالية سورية على أسس منطقية وعلمية؟

أنا أرى إننا أيضا نواجه خيار غاية في الصعوبة نظرا للعوامل الداخلية المتمثلة بالزلزال الذي تعرض له المجتمع نتيجة الأسباب سالفة الذكر ونظرا للعوامل الخارجية المحفزة للدعوات الإنفصالية فعلى الصعيد

الداخلي لايمكن للمكونات الإلتقاء على هذا الخيار قبل تحقيق العدالة الإنتقالية وعلى رأسها المحاكمة العادلة لكل من تسبب في القتل والدمار والتهجير وكذلك تسوية أوضاع المهجرين وتعويضهم وإلغاء كل النتائج التي أفرزتها سياسة إستخدام القوة من تغيير ديمغرافي كالذي جرى في محيط دمشق ومدينة حمص وحلب ومناطق أخرى من سورية.

أما على صعيد العوامل الخارجية فهناك مايهدد إمكانية بناء دولة فدرالية راسخة نظرا للسياسات الأميركية في بناء شرق أوسط جديد ولعل سياسة نظام الأسد في إحداث تغيير ديمغرافي في كل من دمشق وحمص يصب في خانة السياسة الأميركية في بناء الشرق الأوسط الجديد كتمهيد لتقبل مناطق دمشق وحمص والساحل لفكرة بناء دولة مستقلة تضم هذه المناطق ولبنان وكذلك مايجري في العراق منذ تسعينيات القرن الماضي وما أفضى إليه من إمكانية تقسيم العراق يجعل من المكون الكردي السوري في شمال شرق سورية أكثر جنوحا للإنفصال والإلتحاق بكردستان العراق.

حمد شهاب الطلاع الجبوري

2016\10\23